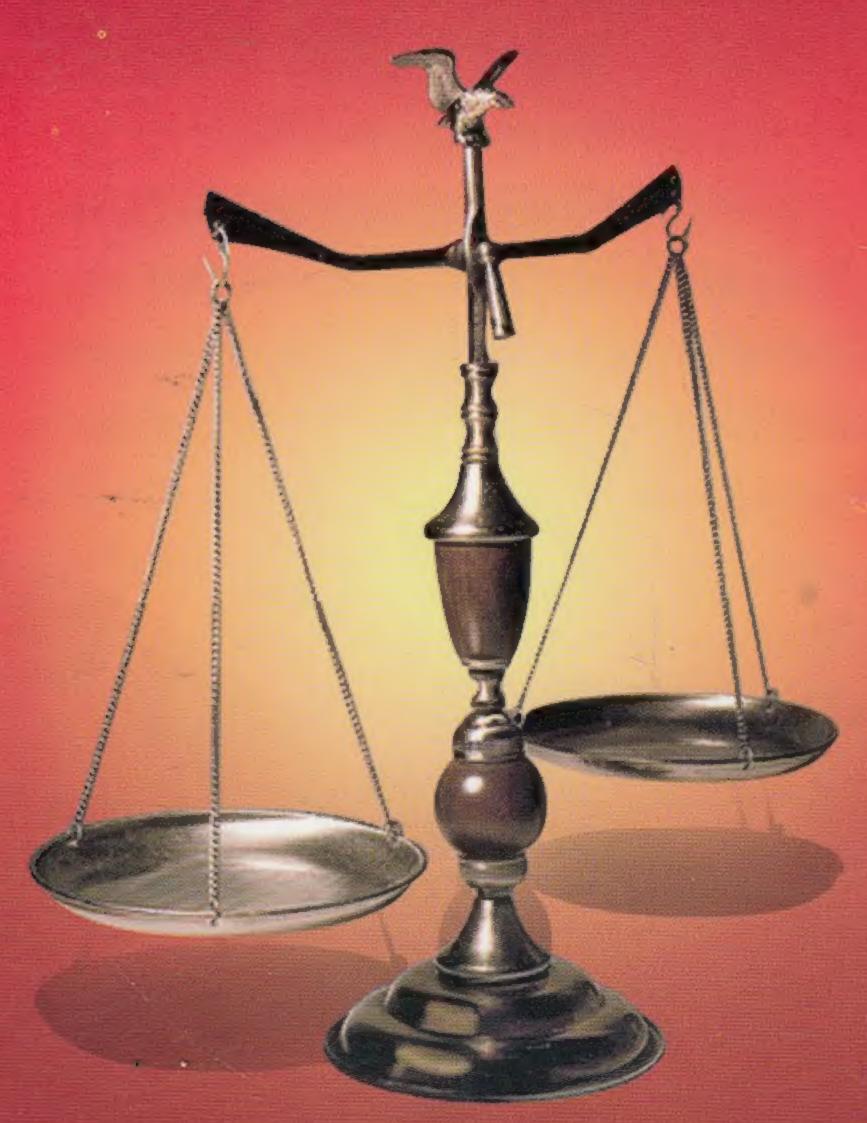
فســخ العقــد والشرط الفاسخ الصريح وموجبات عدم أعماله

برغم تحققه (م١٥٧ مدنى ، م ١٥٨ مدنى) والفسخ القانونى لاستحالة تنفيذ الالتزام بسبب أجنبى (م١٥٩مدنى) ١- تعريفه ٢-شروطه ٣-أحواله ٤- ما يرد عليه وما لا يرد عليه ٥- أحوال عدم الحكم به برغم تحققه في ضوء أحكام النقض



السيب عبد الوهباب عرف السيب عرف السيب عرف السيب المحامي لدى محكمة النقض

الناشر دار المجد للنشر والتوزيع ت/ ١٢٢٨٧٠٥٦٦

والشرط الفاسخ الصريح

وموجبات علىم إعماله

برغم تحققه (م ۱۵۷ مدني، م ۱۵۸ مدني)

والفسخ القانوني لاستحالة تنفيذ الالتزام بسبب أجنبي (م ١٥٩ مدني)

٣_ أحواله

٢_شروطه

١ـ تعريفه

٤ ما يرد عليه وما لا يرد عليه:

٥. أحوال عدم الحكم به برغم تحققه:

في ضوء أحكام النقض السيد عبد الوهاب عرفه العامي لدى محكمة النقض

الناشر

دار المجد للنشر والتوزيع

-177AY-077/ C

بسور الله الرحمن الرحيم

﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِٱلْعُقُودِ ﴾

صدق الله العظيم

النصوص القانونية التي تحكم الموضوع ._

مادة ۱۵۷ (أ) مدنى:_

في العقود المازمة للجانبين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد (إعذار المدين) أن يطالب بتنفيذ العقد أو بفسخه مع التعويض في الحالتين إن كان له مقتضى.

(ب) ويجوز للقاضي أن يمنح المدين نظرة الميسرة إذا اقتضت الظروف ذلك، كما يجوز له أن يرفض الفسخ إذا كان ما لم يوف به المدين قليل الأهمية بالنسبة إلى الالتزام في جملته.

مادة ۱۵۸ مدنی:

يجوز الاتفاق على أن يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكمة قضائي عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه، وهذا الاتفاق لا يعفي من الإعذار إلا إذا اتفق المتعاقدان صراحة على الإعفاء منه.

مادة ۱۵۹ مدني:

في العقود الملزمة للجانبين إذا انقضى التزام بسبب

استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه.

مادة ١٦٠ مدني:

إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد، فإذا استحال ذلك جاز الحكم بالتعويض.

حالات طلب الفسخ :

- (۱) بحكم من (القضاع) جزاء الإخلال بالالتزامات الناشئة عن العقد.
- (٢) <u>اتفاقي:</u> فيتفق العاقدان مقدماً على اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه عند إخلال أحدهما بالتزامه.

على أن يسبقه (إعذار المدين) ما لم يتفق على الإعفاء منه، وكذلك الاتفاق على الفسخ في حال تحقق واقعة معينة ولو لم يخل الطرف الآخر بالتزامه.

(طعن ۲۰۲۰ ق جلسة ۱۹۸۰/۲/۶ ق جلسة ۱۹۸۰/۲/۶)

وهناك (خيار) مسموح به للدائن والمدين والقاضي بين الفسخ والتنفيذ فللدائن إذا رفع دعوى الفسخ أن يعدل – قبل حجز الدعوى للحكم – إلى طلب التنفيذ العيني أو بمقابل، كما له إذا رفع دعوى بطلب التنفيذ أن يعدل إلى طلب الفسخ.

(طعن مدنی ۲۰/۲٤۹ ق جلسة ۱۹۵۲/۱۲/۲۵)

وللمدين قبل الحكم بالفسخ تنفيذ التزامه فيتجنب الحكم بالفسخ، ولا يبقى أمام القاضي إلا الحكم بالتعويض إذا كان له محل – وللقاضي بما له من سلطة تقديرية إزاء طلب الفسخ منح المدين (أجلا للوفاء) كما له رفض طلب الفسخ إذا كان الباقي من الثمن قليل الأهمية بالنسبة للالتزام في جملته.

(طعن ۵٤/٤٥٨ ق جلسة ٩/٢/٦/٩)

وإذا أعطى القاضي المدين أجلاً لتنفيذ الالتزام ولم ينفذه لا يعطيه أجلاً آخر وإنما يعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه بانقضاء الأجل ولو أغفل القاضي النص على ذلك في حكمه.

(طعن مدني جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣)

الفسخ (م ۱۵۷ مدني)

تعربيفه: هو حل الرابطة العقدية جزاء إخلل أحد طرفي العقد في العقود الملزمة للجانبين بأحد التزاماته الناشئة على العقد بشروط ثلاثة هي:-

- 1) أن يكون عدم التنفيذ راجع إلى فعل وخطأ المدين الذي لم ينفذ التزامه ويشرط: إعذار طالب الفسخ للمتعاقد الآخر (م ١٥٧ مدني) لإثبات تقصير المدين حتى يستطيع طلب التعويض بموجبه.
- ٢) أن يكون طالب الفسخ قد أوفى هو بالتزامه أولاً وألا يكون هناك تقصير من جانب طالب الفسخ في تنفيذ التزامه وهذا الجزاء قد يكون تأخير في تنفيذ الاتفاق أو الامتناع عن تنفيذ الاتفاق.

(طعن ۲۵/۶۸ ق جلسة ۱۹۲۹/۶/۸۸) (طعن ۲۱/۱ ق جلسة ۱۹۷۵/۶/۲۸)

") أن يكون العقد المطلوب فسخه (ملزم للطرفين)، وهو (مفترض) في (العقود التبادلية). وأن يكون العقد المطلوب فسخه قائم لم تنته مدته وأن يكون عقد جدي صحيح، وأن يتمسك صاحب الشأن بإعمال شرط الفسخ بالطلب الصريح الجازم.

(طعن ۱۹۸۵/۲۱۸ ق جلسة ۱۹۸۵/۲۱۸)

وأسباب الفسخ وفقاً للقواعد العامة ثلاثة: _

- ١) تحقق الشرط الفاسخ.
- ٢) استحالة تتفيذ الالتزام لسبب أجنبي.
 - ٣) تخلف المدين عن تنفيذ التزامه.

ويترتب عليه أن تحقق: _

1 – انحلال العقد بأثر رجعي فيعود الطرفان إلى الحالة التي كان عليها قبل العقد.

فقي البيع مثلاً: يسترد المشتري الثمن ويسسترد البائع المبيع، والأثر الرجعي قاصر على العقود الفورية (كالبيع)، أما عقود المدة (كالإيجار والشركة والتأمين) فليس لها أثر رجعي، فينسحب الفسخ إلى المستقبل فقط وذلك لانقضاء الزمن لكون الزمن عنصر في العقد ومقصودًا لذاته باعتباره أحد عناصر المحل.

(طعن ۲۰۵۱۹۹ ق جلسة ۱۹۷۹/۲/۲۷ ق

والتنازل فسخ لعقد الإيجار بالنسبة للمستقبل، والفسخ فيه المعاء للعقد ولا يعد العقد مفسوخا قضائيا إلا من وقت صدور حكم نهائي بالفسخ.

١٦ إذا وجد (شرط جزائسي) بالعقد وهو (الترام تابع) للالمتزام الأصلي يسقط معه الالترام الالتزام الأصلي يسقط معه الالترام التابع وهو الشرط الجزائي – ويتولى القاضي تقدير التعويض، فله سلطة تقديرية في ذلك.

(طعن ۲۱۸۲/۱۲۵ ق جلسة ۲/۵/۱۲۸۱)

(طعن ۲۹۲۸/٤/۱۸ ق جلسة ۱۹۲۸/٤/۱۸)

(طعن ۲۵۲/۳۲۲ ق جلسة ۲۵۲/۳۲۲)

٣- الحكم به منشئ، وليس مقرر كالبطلان.

٤- الحكم به جوازي للقاضي، وليس وجوبي كما في
حال البطلان.

٥- رفع الدعوى بالفسخ يسقط الحق في رفع دعوى الإبطال، وإنما يجب أو لا رفع دعوى الإبطال، فإن أخفق فيها جاز له رفع دعوى الفسخ.

7- يسقط الحق في رفع الدعوى بـ ١٥ سنة كمـدة (تقادم سقوط).

(طعن ۱۹۸۸/۱۰۳۰ ق جلسة ۱۹۸۸/۱۰۳۰)

٧- استحالة التنفيذ للالتزام في العقد الملزم للجانبين يجعله واقعا، وخروج المبيع من ملك البائع يجعله مسئولاً عن رد الثمن مع التعويض إن كان الاستحالة ناشئة عن تقصيره.

(طعن ۲۷/۳۷ ق جلسة ۲۷/۳۷)

وأن على الحكم ترتيب الفسخ أولا، ثم ترتيب الالتزام المترتب عليه ثانيا (الطعن السابق).

٨- لا يجوز للبائع طالب الفسخ المطالبة بذلك لعدم الوفاء بباقي الثمن ما دام لم يقم (بالتسليم) حتى ولو خلا العقد من ذلك باعتبار التسليم أثر مترتب على العقد بمجرد

انعقاده وتمامه، ولو كان الثمن مؤجلاً، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك، وقضاء الحكم بالفسخ بمقولة تأخر المشترى في الوفاء بباقي الثمن دون بحث تمسك المشترى بتخلف البائع عن الوفاء بالتزامه (بتسليمه العقار) إعمالاً لحق الحبس فإنه يكون حكما معيباً يستوجب النقض.

(طعن ۲/۱۱ ق جلسة ۲۸/۱۷/۱۹۷۱)

والشرط الصريح الفاسخ هو الذي ينص فيه عليه بالفسخ من تلقاء نفسه دون حاجة لسبق إنذار أو استصدار حكم قضائي به، بمجرد تحقق المخالفة الموجبة له فيكون دور القاضمي مقرر فقط ولا خيار له فيه، يتحقق فيه من مدى توافره وثبوت وقوعه، ولا يستطيع إذا تحقق منح (مهلة للوفاء) حتى ولو عرض المدين الوفاء أثناء نظر الدعوى.

(طعن ۲۱/۲۱۱ ق جلسة ۱۹۵۷/۶/۱۱) (طعن ۲۱/۳۲۱ ق جلسة ۱۹۵۵/۶/۱۱) (طعن ۲۹/۱۹۱۲ ق جلسة ۱۹۸۲/۵/۳۱) (طعن ۵۰/۱۳۲۹ ق جلسة ۱۹۸۲/۳/۲۰) (طعن ۲۹/۱۳۲۱ ق جلسة ۲۹/۲۲۲۲) (طعن ۲۹/۲۲۲ ق جلسة ۲۹/۲۲۲۲)

وهناك حاله نص فيها القانون (م ٢٦١ مدنى) على الفسخ التلقائي دون إنذار أو حكم قضائي به هي (بيع المنقول).

حيث يستطيع (التاجر) التصرف في (المنقول) مرة أخرى مع حقه في الرجوع على المشترى بالتعويض.

(طعن ۲۹۸۱/۵۱ ق جلسة ١٩٨١/٥٢٤)

ما لا يرد عليه الفسخ: _

١- العقد (الصوري مطلقاً) لأنه عقد معدوم.

٢- العقد (الباطل مطلقاً) لأنه عقد معدوم لا وجود له.

(طعن ۲۰۱/۱۲۸ ق جلسة ۲۸/۲/۲۸۱۱)

وإنما يرد الفسخ على (عقد صحيح).

سامر الفسخ لا يرد على (الإقرار) لأنه إخبار بامر وليس إنشاء لحق.

(طعن ۲۹۲/۲۹۸ ق جلسة ۱۹۲۲/۲۹۸)

3- الفسخ لا يرد إلا على (عقد قائم أو لم تنته مدته بعد)، وأن يكون عقد (ملزم للطرفين)، فلا يرد على عقد ملزم لجانب واحد (كالوصية والوكالة).

(طعن ۲۲/۱۸۵۹ ق جلسة ۲۲/۱۱/۲۳)

ما يرد عليه الفسخ: _

١- العقد القائم، أو الذي لم تنته مدته بعد، أما العقد الذي انتهت مدته فلا يرد عليه.

٢- (الصلح) لأنه عقد ملزم لجانبين.

(طعن ۲۱/۱۲۸۸ ق جلسة ۲۱/۲۲/۸۰۱)

٣- يرد على (العقود الصحيحة).

(طعن ٥٦/٩٠٥٦ ق جلسة ١٩٩٦/١٢/١)

٤- لا يجوز طلب الفسخ عن (عقد خالطه غيش وتدليس) فذلك سبيله طلب (بيطال العقد)، فالغش سبب لبطلان العقد وليس فسخه.

(طعن ۲۱/۱۵۹ ق جلسة ۲۱/۱۵۹)

ويلاحظ: أن الشرط الصريح الفاسخ لا يغني عن الالتجاء إلى (المحكمة) للتقرير به والتحقق من مدى توافره وثبوت وقوعه.

(طعن ۲۹۸۳/۳/۲۲ ق جلسة ۲۹۸۳/۳/۲۲)

فإنه وإن نص صراحة على اعتبار البيع مفسوخ من تلقاء نفسه دون حاجة إلى إعذار أو حكم قضائي تلك التي

لا تعطي القاضي سلطة تقديرية في القضاء بالفسخ، ألا أنه يلزم رفع دعوى ذلك بذلك أمام القضاء.

(طعن ۲٦/۱٤۸ ق جلسة ۱۹٦٢/۲/۸)

وقد قضت محكمة النقض بأنه:

(يلزم في الشرط الفاسخ الصريح الذي يسلب المحكمة كل سلطة في تقدير أسباب الفسخ أن تكون صيغته قاطعة في الدلالة على وقوع الفسخ حتما ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول المخالفة الموجبة له).

(طعن ۳۳/۳۳۲ ق جلسة ۲۰۲۰/۲۳۲۰)

ويجب لإعمال شرط الفسخ تمسك صاحب الشأن به فلا تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها، ويجب في تخلف المدين عن تنفيذ التزامه (أن يكون بغير حق)، فإن كان بحق الحبس أو الدفع بعدم التنفيذ) امتنع الفسخ.

(طعن ۲۰۲۲/۲۳ ق جلسة ۱۹۹۵/۲/۲۳۰۳)

وللقاضى عند تقديمه الحكم بالفسخ أو تنفيذ العقد يراعي أمران:-

١- درجة أهمية عدم التتفيذ.

٢- حسن أو سوء نبة المدين (م ٢/١٥٧ مدني)، فإذا تبين للقاضي حسن نبة المدين، كان له رفض طلب الفسخ.

ويجوز للقاضي إذا رفض الفسخ، منح المدين أجل ومهلة للتنفيذ بما يسمى (نظرة الميسرة) - إذا تبين أن عذر المدين (مقبول) أو أن الدائن لم يصبه ضرر.

وقد يعطي القاضي مهلة للوفاء ولو سبق للدائن أن أعذر المدين.

وأن منح هذه (المهلة)، لا تجيز إعطاء مهلة جديدة ولا يكون أمام القاضي سوى (الفسخ).

وأن نص م ١٥٧ مدني يعطى طرفي العقد حق الفسخ حال الإخلال بالتزام في العقد، وهو من النصوص المكملة لإرادة المتعاقدين، فهو حق ثابت لكل منهما قانونا، فإن خلا العقد من النص الصريح عليه، فإنه يكون متضمنا له برغم ذلك، ولا يجوز حرمان المتعاقدين أو أحدهما منه، أو الحد من نطاقه إلا (بنص صريح).

(طعن ۲۵/۲۳ ق جلسة ۱۹۶۹/۲/۱۳)

ويلاحظ: - أن الشرط الفاسخ الصريح، وإن كان من شأنه سلب القاضي كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ إلا

أن ذلك منوط: بتحقق المحكمة من توافر شروط الفسخ الاتفاقي ووجوب إعماله، وإذا كان الحكم قد أغفل ذلك، وجب النقض مع الإحالة وإذا تحقق عليه مراقبة الظروف الخارجية التي تحول دون إعماله.

(طعن ۲۷۲/۱/۲۲ ق جلسة ۱۹۸۳/۱/۲۲)

(طعن ۲/۱۵۱۹ق جلسة ۱۹۸۷/٤/۱)

(طعن ۱۹۲۱/۲۱ ق جلسة ۱۹۲۰/۱۱۱)

ويلاحظ أخيرا: أنه إذا خلا العقد من الشرط الصريح الفاسخ، فإن للمدين توقي الفسخ بالوفاء بالتزامه ولو بعد انقضاء الأجل المحدد بالعقد وإلى ما قبل صدور حكم نهائي في دعوى الفسخ شرطه: ألا يكون هذا الوفاء المتأخر (مما يضار به الدائن).

(طعن ۲۵۱/۱۵۱ ق جلسة ۱۹۸۸/۲/۱۸)

(طعن ۱۳۳۲ ق جلسة ۲۰۲۰/۱۹۹۷)

تقادم دعوى الفسخ

یے ۱۵ سنة

(طعن ۱۰۲۰/ ۵۵ ق جلسة ۲۰/ ۱۰۲۰)

أحوال عدم إعماله برغم تحققه-:

أكدت محكمة النقض أنه على القاضي التثبت من قيام الشرط الفاسخ الصريح، و مراقبة الظروف الخارجية التي تحول دون إعمال الشرط الفاسخ الصريح فلا يعمل به على إطلاقه.

(طعن ۱۲۳۱ / ۵۸ ق جلسة ۲۰ / ۲۰ (۱۹۹۰) (طعن ۱۵۱۹ / ۵۲ ق جلسة ۲ / ۱۹۸۷)

فقي عقد البيع مثلا: إذا دفع جزء من الثمن والباقي على أقساط اشترطت النص في العقد على تحديد مكان الوفاء بالثمن إما موقع العقار أو موطن المشترى. (م ٢٥٦ مدني) أو سبق إعذار.

(طعن ۲۹۱/ ۵۵ ق جلسة ۲۵/ ۱۲/ ۱۹۹۱)

فإذا تبين إسقاط البائع لحقه في طلب الفسخ (بقبول أقساط متأخرة)، أو كان امتناع المشترى (مشروعا) لتطلب مادة ٤٥٦ مدني سعى البائع إليه في موطنه لاستلام القسط

ولم يفعل وتقاعس، ولم يتضمن العقد مكان الوفاء أو أعذر بالوفاء بمبلغ القسط.

> (طعن ۱۵۶ / ۶۸ ق جلسة ۲۱ / ۲۱ / ۸۸) (طعن ۲۷۲ / ۵۵ ق جلسة ۲۳ / ۲۸) (طعن ۲۷۸ / ۵۵ ق جلسة ۲۹ / ۲۸)

ففي الحالة الأولى تتجاوز المحكمة عن إعمال أثر الشرط لإسقاط الحق فيه في الحالة الأولى بقبول أقساط متأخرة.

(طعن ۲۷۸/٤۷۸ ق جلسة ۱۹۲۸/٤۷۸)

كما يسقط حقه بالتنازل عن الفسخ صراحة أو ضمناً وفقاً للقواعد العامة.

(طعن ۲۸۲/۰۱ ق جلسة ۲۰/۲۸٦)

وفي الحالة الثانية: عدم تحقق الشرط لتقاعسه عن السعى لموطن المشترى كنص (م ٢٥٦ مدني). (طعن ١٩٩٠/٣/٢٦ق جلسة ٢٠٣٠/٣/٢٠)

كذليك إذا كان الباقي من الثمن بعد استنزال قيمة العجز في المبيع (قليل الأهمية بالنسبة للالتزام في جملته) فإنه غير موجب للفسخ.

(طعن ۱۹۷۳ / ۲۱ ق جلسة ۱ / ۱۹۷۳) (طعن ۳۳۶۱ / ۲۵ ق جلسة ۲۵ / ۲۰۰۲) إلا أن ذلك مشروط: بأن يكون حكمها مبينا على أسباب واضحة جلية تتم عن تحصيل المحكمة فهم الواقع في الدعوى بما له من سند في الأوراق والبيانات المقدمة لها وأن الحقيقة قام عليها دليلها ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها.

(طعن ٢٦٦٦ ق جلسة ٢٥ / ١٥ / ٢٠٠٤)

كذلك فإن حبس المشترى لباقي الثمن لعدم وفاع البائع بالتزامه بالتسليم يجعل إعمال الشرط الفاسخ غير محقق.

(طعن ۱۷۷۰/۱۵ ق جلسة ۱۵/۱۱/۱۹۸۱)

كذلك فإن عرض المشتري لباقي الثمن على البائع عرضاً حقيقاً ثم إبداع المبلغ خزبنة المحكمة (قبل) الحكم، ايداعا مبرئا للذمة من الالتزام، أثره رفض طلب الفسخ.

(طعن ۲۵۱/ ۵۶ ق جلسة ۱۸/ ۲/ ۱۹۸۸)

كذلك إذا تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه (بحق) فيمتنع الفسخ.

(طعن ۲۰۲۱ ق جلسة ۲۷ / ۲۲ (1990)

كذلك فإن تحقق الشرط الصريح الفاسخ لا يــؤدي إلــى انفساخ العقد ما دام (لم يتمسك بأعماله صاحب المصلحة فيه). (طعن ١٣٥٧ / ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣ / ١٩٨٨)

(طعن ۲۳/۶۱ ق جلسة ۲۳/۲۱۱۲۵۱)

1- فسخ العقد: عدم نفاذ التصرفات التي رتبها أحد المتعاقدين على محل العقد أثناء قيام العقد في حق الطسرف الآخر. الاستثناء: تعطيل الأثر الرجعي بالنسبة (للغير حسن النية) شرطه: تلقيه حق عيني على عقار وشهر حقه (قبل) تسجيل صحيفة دعوى الفسخ أو (قبل) التأشير بها على هامش المحرر المسجل.

(المواد ۱۵، ۱۷، ق ۱۱۶/ ۱۹۶۱)

حكم الفسخ له (حجية) على من تلقى حق عيني (بعد) تسجيل صحيفة دعوى الفسخ ولو كان حسن النية، أو (قبل) تسجيلها وكان سيئ النية.

(طعن ٤٧ / ٦١ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٩٨) (طعن ٤٤/٨٩٤ ق جلسة ١٩٧٩/١/٩)

Y- الإتفاق على أن يكون العقد مفسوخا (من تلقاء نفسه) دون حاجة لإنذار أو حكم قضائي يرتب الفسخ بمجرد تحقق الشرط دون حاجة لرفع دعوى الفسخ، ولا يملك القاضي في هذه الحالة سلطة تقديرية يمكنه معها إعطاء (مهلة للمدين) لتنفيذ التزامه، ولا يكون حكمه منشئا للفسخ وإنما يكون (مقرر اله).

(طعن ۲۱/۳۱/ق جلسة ۱۶/۱۵/۳۲۱) (طعن ۲۸۸/۸۸ ق جلسة ۱۸/۱۱/۱۹۸۱)

٣- متى وقع الفسخ بمقتضى شرط في العقد. فإن إيداع الثمن ليس من شأنه أن يعيد العقد بعد انفساخه.

(طعن ۲۲۵۹/ ۹۵ ق جلسة ۱۱/۵/ ۱۹۹۶)

3- تحقق الشرط الصريح الفاسخ لا يؤدي إلى انفساخ العقد ما دام لم يتمسك بإعماله صاحب المصلحة فيه.

(طعن ۱۳۵۷/ ۶۹ ق جلسة ۲۱ / ۱۳۵۷)

٥- حق كل متعاقد في العقود المازمة للجانبين في طلب فسخ العقد شرطه: إخلل الطرف الآخر باحد التزاماته الجوهرية (م ١٥٧ / ١ مدني).

اعتبار العقد متضمناً له ولو خلا من اشتراطه.

عدم جواز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد منه إلا (باتفاق صريح).

(طعن ۲۹۰۲/ ۵۷ ق جلسة ۱۱/ ۱۱/ ۱۹۸۹)

(طعن ۱۹۲۲/۲۸ ق جلسة ۲۲/۱۸۸ نطعن ۱۹۳۳/۳۸۲)

الفسخ القانوني (انفساخ عقد البيع)

أو استحالة تنفيذ الالتزام بسبب أجنبي

(م ۱۵۹ مدني، م ۱۲۰ مدني، م ۳۷۳ مدني)

(۱) لا يلزم فيه إنذار أو حكم قضائي، بل يقع (بقوة القانون) (من تلقاء نفسه)، (م ۱۵۹، ۳۷۳ مدني) إذا استحال تنفيذ الالتزام (م ۱۲۰ مدني) ودور القاضي فيه (مقرر كاشف) وليس منشئ، وقد يترتب على الانفساخ (تعويض) إذا استحال تنفيذ الالتزام (م ۱۲۰ مدني)، ولمحكمة الموضوع سلطة تقديرية فيه ويتحمل المدين (البائع) تبعة انقضاء الالتزام عملا بنص (م ۱۲۰ مدني) ويلزم البائع برد الثمن ولو لم يقع خطأ منه، عملاً بمبدأ (تحمل التبعة) في العقد الملزم للجانبين.

(طعن ۱۹۷۷/۶ ق جلسة ۲۵/۱۹۷۵) (طعن ۱۹۹۰/۲۲ ق جلسة ۲۱/۲۱ (طعن ۱۹۹۰/۷۵ ق جلسة ۲۱/۲۱)

(۲) انفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد العاقدين لسبب أجنبي، أثر الانفساخ كأثر الفسسخ: عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد (م ١٥٩ مدني). تبعه الاستحالة على (المدين) عملاً بمبدأ تحمل التبعة في العقود الملزمة للجانبين (م ١٥٩ مدني، م ١٦٠ مدني).

(طعن ۲۸/٤١٤ ق جلسة ۱۹۷٤/۲/۹)

ثبوت استحالة تنفيذ التزام البائع بنقل ملكية العين المبيعة بسبب الاستيلاء عليها لديه تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعي (سبب أجنبي) لا يعفى البائع من رد الثمن الذي قبضه لأن هذا الثمن واجب رد في جميع الأحوال التي يفسخ فيها العقد أو ينفسخ قانونا طبقا (م ١٦٠ مدني) ويقع (الغرم على البائع نتيجة تحمله التبعة) في انقضاء التزامه الذي استحال عليه تنفيذه.

(طعن ۲۱۷/۱۲۷ ق جلسة ۲۲/۲۱۸)

(طعن ۲۲/۱۸۲ ق جلسة ۲۲/۱۸۲)

(طعن ۱۹۲۹/۱۷ ق جلسة ۱۹۲۹/۱۲/۱۹۳۱)

(طعن ۲۵۲/۲۵۱ ق جلسة ۱۹۷۲/۱/۱۱

ولا محل لالتزام المدين (بالتعويض) لانقضاء التزامه بقوة القانون.

(٣) الهلاك الكلي للعين يؤدي لانفساخه الستحالة تنفيذ الالتزام (م ٥٦٩ مدني).

تبعة هلاك البيع على من تكون؟ (المواد ٢٠٧) ٢٣٥) مدني:

نصت (م ٤٣٧ مدني) على أنه إذا هلك المبيع (قبل التسليم) بسبب لا يد للبائع فيه، انفسخ البيع واسترد المشتري الثمن، فإذا كان الهلاك (بعد إعذار المشتري. بتسليم المبيع)، كان (المشتري) مخطئا ويتحمل الأخير نتيجة خطئه فيتحمل هو تبعة هلاك المبيع إعمالا (المادة هي: ٢٠٧ مدني) باستثناء حالة واحدة هي: -

- (۱) إذا أثبت المدين أن الشيء كان يهلك كذلك عند الدائن (م۲/۲۰۷مدني).
- (۲) إذا أورد الاتفاق (قبول المدين لتبعة الحوادث المفاجئة) (م۲/۲مدني).

أما إذا هلك المبيع بفعل سارق كانت تبعة الهلك (عليه)، لأن الترام السارق لا ينقضي، ولو هلك الشيء المسروق بسبب أجنبي.

والخلاصة: - أن استحالة تنفيذ الالترام تحكمه ٣ قواعد: -

(۱) إذا استحال على المتعاقد في عقود المعاوضة تتفيذ الالتزام (كعقود البيع والبدل والهبة)، تحمل (المدين) تبعة الاستحالة (م ١٦٠ مدني).

- (۲) <u>إذا كانت بد الشخص على الشيء (بد أمانة)</u> كانت التبعة على (الدائن) وكمثال (الموجر) وليس المستأجر.
- (٣) <u>إذا كانت بد الشخص على الشيء (بد ضمان)</u> تحمل هو التبعة وكمثال (الغاصب للشيء).

أحكام النقض في الفسخ :_

(۱) حق المتعاقد في الامتناع عن تنفيذ العقد لعدم تنفيذ المتعاقد الآخر ما التزم به م ۱۲۱ مدني، لا حاجة لصدور حكم بفسخ العقد.

(طعن ۲۵۰/۳۲۵ ق جلسة ۱۹۸۳/۲۸۸)

(۲) إذا لم يوف المشتري بباقي المئمن ولم ينص صراحة على الفسخ في العقد من تلقاء نفسه دون إنذار أو حكم قضائي، وكان الاتفاق مجرد تريد للشرط الفاسخ الضمني، فلا يترتب على عدم الوفاء بباقي المثمن فسخ العقد، بل يلزم أمران لتحكم المحكمة بالفسخ:-

أولهما: إعذار البائع للمشتري رسميًا على يد محضر وتكليفه بالوفاء.

ثانيهما: بقاء المشتري متخلفا عن الوفاء حتى صدور الحكم.

(طعن ۲۲/۱۳۳ ق جلسة ١٩٥٥/١١/١٥٥)

(٣) إذا كان التقصير من جانب (المشتري) فقط، فليس له الدفع بعدم قيام البائع بتنفيذ التزامه، فيجوز القضاء للبائع بالفسخ إذا طلب ذلك.

(طعن ١٩/٨٤ ق جلسة ١٩/٨٤)

(٤) عدم النص في عقد البيع على اعتباره مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى (حكم) متى تأخر المشتري عن سداد الثمن. مؤداه (عدم وقوع الفسخ إلا بحكم من (القضاء).

(طعن ۲۲/۵۵ ق جلسة ۱۱/۵/۱۱)

(٥) من المقرر أنه متى كان الطرفان قد اتفقا في عقد البيع على أن يكون مفسوخا في حالة (تأخر المشتري عن دفع باقي الثمن في الميعاد المتفق عليه) (من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تتبيه أو إنذار أو حكم من القضاء، فإن العقد (ينفسخ) بمجرد التأخير عملاً بنص (م ١٥٨ مدني).

ولا يستلزم الأمر صدور (حكم بالفسخ).

(طعن ۲۹۸٤/۲۰۵ ق جلسة ۲۰۲۲/۲۹)

(٦) الفسخ المبني على الشرط الفاسخ الضمني (٦٥ مدني). للمدين توقيه بالوفاء بالدين إلى ما قبل صدور (حكم نهائي) ما لم تتبين المحكمة أنه مما يضار به الدائن).

(طعن ۲۲-۱۱٫۱۱ ق جلسة ۱۹۸۳/۵/۲۸)

(٧) حق كل متعاقد في العقود التبادلية في طلب فسخ العقد شرطه إخلال الطرف الآخر بالتزاماته، ولو لم تتحقق له مصلحة اقتصادية من الفسخ.

(طعن ١٤٥٥/ ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)

(٨) طلب المدعي عليه رفض الدعوى استنادا إلى انفساخ العقد إعمالاً للشرط الصريح الفاسخ دفع موضوعي لأنه يدخل في نطاق المفاضلة في المدعوى ويقع حتما بمجرد إخلال المدين بالالتزام المرتب للفسخ.

(طعن ۲۲/۵/۲۲ ق جلسة ۲۲/۵/۲۲۲)

(٩) عقود بيع العروض وغيرها من المنقولات. جواز فسخها دون إعذار أو حكم من القاضي. شرطه. م ٢٦١ مدني.

(طعن ۲۱ نسنة ۷۷ق جلسة ۲۱/۲۱/۹۱۱)

(١٠) طلب انفساخ عقدي بيع مختلفين لتحقق الـشرط الفاسخ الصريح بعدم الوفاء بباقي الثمن، وجـوب تحقـق المحكمة من المبالغ المسددة في كل عقد على حدة.

(طعن ۲۹ لسنة ۲۲ ق جلسة ۱۹۷۹/۵/۱۷)

(١١) صحيفة الدعوى بفسخ عقد البيسع لإخسلال المشتري بالتزاماته، شرط اعتبارها إعذاراً له بالفسخ. أن تتضمن الصحيفة تكليفه بالوفاء بهذا الالتزام.

(طعن ٤٤٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)

(١٢) العقود المستمرة كالإيجار، القضاء بفسخها بعد البدء في تنفيذها - ليس له أثر رجعي - اعتبارها مفسوخة من وقت الحكم النهائي بالفسخ لا قبله.

(طعن ٥٠٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٧)

(١٣) فسخ عقد الإيجار لتأجير المستأجر العين من باطنه للغير. أثره، اقتضاء جميع تصرفات المستأجر الأصلي الناشئة عن العقد، بيعه المحل التجاري بالجدك لآخر لا أثر له.

(طعن ٥٠٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٧)

(١٤) عقد المقاولة. ما هيته. اتفاق الطرفين على فسخ العقد لإخلال المقاول بنتفيذ التزامه. أثره. وجوب رد ما تسلمه من رب العمل بسبب عقد المقاولة.

(الطعن ٤٩٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١١٢/١٠)

(١٥) دعوى المشتري بطلب رد الثمن لإخلال البائع بالتزامه بنقل الملكية. أثره. اعتبار طلب فيسخ العقد مطروحاً ضمناً.

(طعن ۱۰۰۵ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٠٠١ (معن ١٠٠٥)

(١٦) تقايل مشتري العقار بعقد غير مسجل مع البائع له. سريانه قبل المشتري الثاني بعقد غير مسجل من المشتري الأول. عدم سريانه قبل من اكتسب حقا عينيا على العقار قبل التقايل.

(طعن ۲۷۲ لسنة 20 جلسة ١٩٧٠)

(١٧) رفض الدعوى استنادا إلى انفساخ العقد إعمالا للشرط الفاسخ الصريح (دفع موضوعي) لأنه يدخل في نطاق المناضلة في الدعوى ويقع حتما بمجرد إخلال المدين بالالتزام.

(طعن ۲۲/۵/۲۲ ق جلسة ۲۲/۵/۲۲۳)

(١٨) طلب البائع إزالة المباني التي أقامها المستري

بعد الفسخ الذي ترتب بسبب آت من المشتري لا يسسري قيده الزمني في الإزالة خلال سنة، وإنما من تاريخ الحكم النهائي بالفسخ إذا كانت البائع عالماً بإقامة المنشآت قبل ذلك، وفي جميع الأحوال يسسقط حق البائع في طلب الإزالة بمضى ١٥ سنة من تاريخ الحكم.

(طعن / ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥)

(١٩) إيداع المشتري الثمن لا يمنع من الفسخ إذا كان هذا الإيداع لم يشمل الفوائد المستحقة قانونا وقت تسلم المبيع القابل لإنتاج ثمرات حتى وقت الإيداع.

(طعن ۱۹۹۲/۲/۲٤ ق جلسة ۱۹۹۲/۲/۲۲۹)

موانع قيام الحق في الفسخ ...

- (١) التنازل عنه: بإسقاط المتعاقد حقه فيه والساقط لا يعود أو بالنص الصريح بالعقد على عدم استعمال الحق في الفسخ.
 - (٢) عدم التمسك بإعماله أمام القضاء ضمن طلبات الخصوم.
 - (٣) عدم تحقق الشرط الصريح الفاسخ.
 - (٤) إذا كان الامتناع عن تنفيذ العقد نتيجة استعمال حق قانوني مشروع.
 - (٥) الظروف الطارئة. (م ٢٠/١٤٧ مدني).
- (٦) الدفع بعدم التنفيذ. (م ١٦١ مدني). ويكون ذلك في الفسسخ الاتفاقي دون القضائي.

(طعن ۱۹۹۰/۲۲۱ ق جلسة ۱۹۹۰/۲۲۲۰)

- (٧) الحق في الحبس.
- (٨) عدم تتفيذ الألتزام التبعي لا يجيز الفسخ، لقصر الفسخ على الالتزام الأصلى فقط.
 - (٩) عدم قيام العقد لانتهاء مدته.
- (١٠) إيداع المشتري باقي ثمن المبيع شاملاً فوائده من وقت تسلم المبيع حتى وقت الإيداع.
 - (١١) خطأ الدائن وذلك في الفسخ الاتفاقي.

(طعن ٦٠/١٦١٦ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)

قاعدة ومبدأ هام لحكمة النقض

العكم بفسخ العقد، يجعل رجوع أحد الطرفين على الأخر على أساس دعوى الإثراء بلا سبب، ولسيس على أساس العقد المحكوم بفسخه:-

ومن التطبيقات:

الحكم بفسخ عقد المقاولة أثره انحلال العقد بأثر رجعي واعتباره كأن لم يكن، ما أداه المقاول من أعمال وأتعابه عنها سنده مبدأ الإثراء بلا سبب، وليس العقد المفسوخ الذي أصبح منعدما بالفسخ، وتتص م ١٧٩ مدني علي الترام المثري بتعويض الدائن عما افتقر به في حدود قدر الإثراء، أي يلتزم برد أقل قيمتي الإثراء والافتقار وتقدر الزيادة وقت استحداث البناء، أما تقدير قيمة الافتقار فتكون بوقت الحكم، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف ذلك – وقدر قيمة الزيادة في مال رب العمل نتيجة ما قام به المقاول من أعمال البناء على أساس عقد المقاولة المفسوخ فإنه يكون قد أخطا في تطبيق القانون.

(طعن ۲۵/۵۱۸ ق جلسة ۱۹۲۲/۲/۲۳) (طعن ۳۵/۵۸۳ ق جلسة ۱۹۲۰/۳/۱۷)

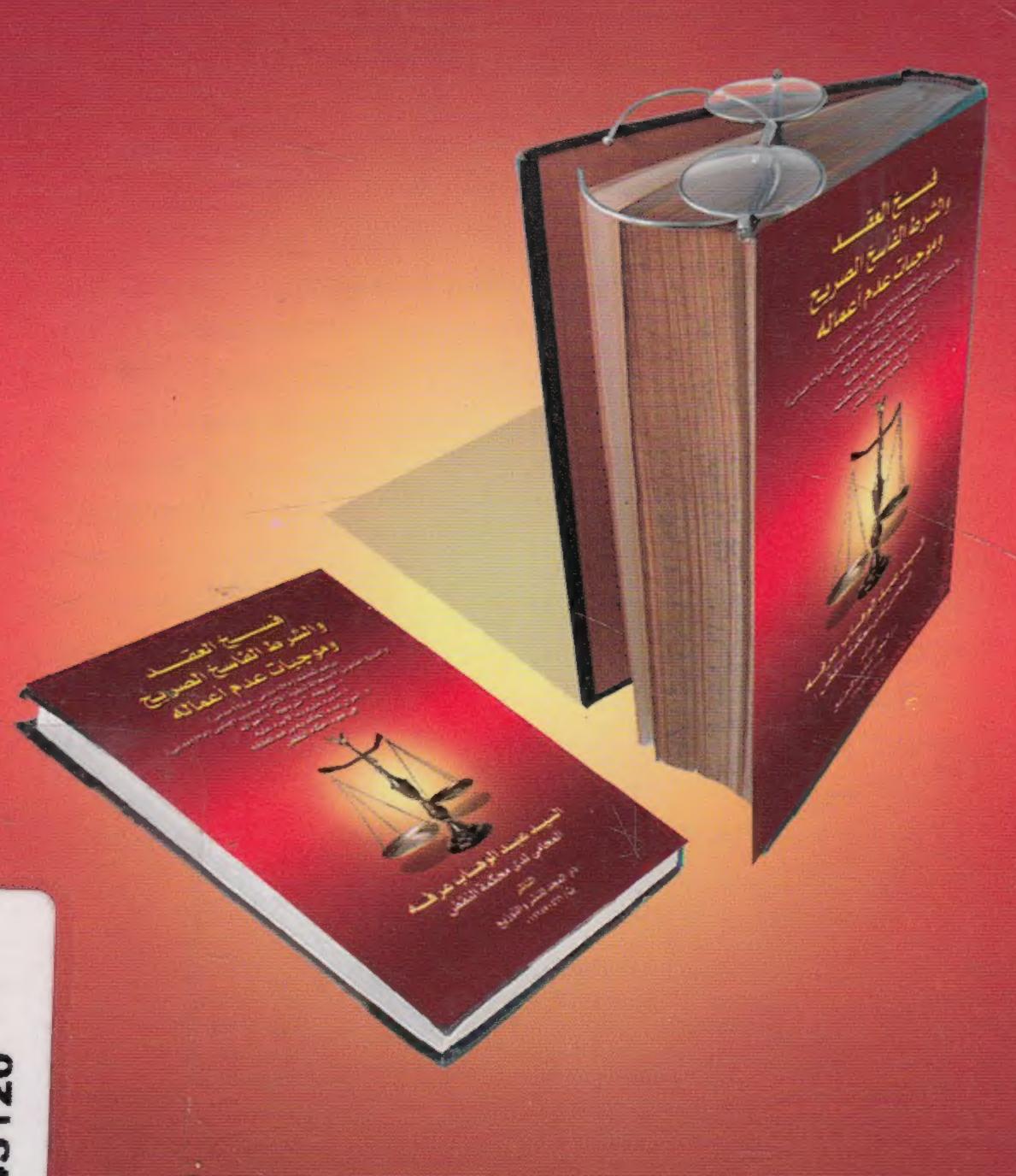
ملحوظة: - قاعدة الإثراء بلا سبب لا تطبق حيث يوجد عقد والموضوع سالف الإشارة بعاليه لا يوجد عقد - فيؤسس المتضرر حقه على قاعدة الإثراء بلا سبب.

فليرس

الصفحت		الموضيوع
٨	:	١) تعريفه۱
Α	•	٢) شروطه۲
. 9	:	٣) آثاره
17	:	٤) ما لا يرد عليه الفسخ
. 14 .	:	٥) ما يرد عليه الفسخ
17	:	٦) تقادمه نقادمه
1 1	:	٧) أحوال عدم إعماله برغم تحققه
44		٨) الفسخ القانوني (انفساخ عقد البيع)
Y 2		٩) تبعة هلاك المبيع على من تكون؟
٠ : ۲		١٠) موانع قيام الحق في الفسخ١
41		١١) قاعدة ومبدأ هام لمحكمة النقض

تم بحمد الله





.022 589f

> ابو الغير للطباعة ١٢٢٤١٠١٨١ E-mail: ayman.abuelkher@yahoo.com